المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

د/ محمد خثير *
جامعة خميس مليانة- الجزائر
د/ زبير محمد **
جامعة خميس مليانة- الجزائر

Abstract:

To avoid the numerous failures that have been noticed in the management of big enterprises, the choice has been done on smaller and medium ones as a strategic decision. The Algerian authorities have encouraged these enterprises to reach the economic development.

This study aimed at giving a broad view about the topic "economic development strategies in Algeria" and its close relationship with small and medium enterprises and its impact on the different economic levels such as: employment, development of exports, and creation of wealth.

مقدمة

من ابرز المواضيع التي حظيت بالدراسة والتحليل من طرف جميع المدارس الاقتصادية عبر العصور موضوع التنمية، والذي أصبح يعبر عن الرغبة الملحة والجدية والنظرة العلمية والإرادة السياسية الصادقة لمواجهة التخلف بجميع صوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، أي تحديث المجتمع في جميع المجالات والجوانب.

ونتيجة للأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سعت كل دولة إلى تبني إستراتيجية معينة تتوافق وإمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية والمالية، إلا أن

* أستاذ محاضر قسم أ، ، جامعة خميس مليانة، مايل: khathiri@yahoo.fr
** أستاذ محاضر قسم أ، ، جامعة خميس مليانة، مايل: managementchlef@gmail.com

هذه الاستراتيجيات تباينت من دولة لأخرى، كما اختلفت بين الدول المتقدمة ونظيراتها الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى.

كما أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وذلك نتيجة للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا وخيارا استراتيجيا للتنمية المستديمة، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل. فهي بذلك تعتبر وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية وبيئية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد، بالإضافة إلى إدراكها بدورها الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، وكذا دورها في حماية والحفاظ على البيئة.

والجزائر كباقي الدول انتهجت نفس الاتجاه، حيث أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع الاستراتيجي، وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات والبرامج التي تدعم وتشجع نموها وتطورها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- محاولة استقراء بعمق علمي ومنهجي لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية.
- تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني.
- معرفة مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الوطنية.
- الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات استنادا إلى نتائج الدراسة، يمكن أن يسترشد بها المخططين وواضعي السياسات العامة في هذا القطاع عند اتخاذ القرارات في هذا المجال.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها:

- من أهمية التنمية في حد ذاتها، كون التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، كما تسمح بالتقليل من التبعية الاقتصادية للخارج، والحد من البطالة،

ورفع المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي، وتحسين التعليم والصحة والتغذية والمحافظة على البيئة.

- من أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره قطاع استراتيجي اثبت فعاليته في العديد من اقتصاديات الدول، من خلال مساهمته الكبيرة في عمليات التنمية بجوانبها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي المناسب لدراسة هذا الموضوع، حيث تم عرض مفاهيم حول التنمية واستراتيجياتها، اعتمادا على الأدبيات المكتبية والمصادر المتوفرة، علاوة على عرض البيانات والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطني، وتحليل مجموعة من المؤشرات للكشف عن مدى مساهمة هذا القطاع في عملية التنمية.

أولا: التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانة مرموقة بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات والكيانات التي احتضنت موضوع التنمية الاقتصادية من جوانبها المختلفة.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين، وفيما يلي عرض لأهمها:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".[1]

كما عرفت على أنها "العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".[2]

وتعرف أيضا على أنها "سياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".[3]

أما مفهوم التنمية الاقتصادية في الجانب الإسلامي فهو يقوم على "الأسس والفلسفة والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد في الإسلام والتي تتمثل في أن النشاط الاقتصادي نشاط تعبدي، وأن الاقتصاد غير محايد، فضلا عن الرقابة الذاتية، وأن الإسلام يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية مما يجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه، الأمر الذي يساعد على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية".[4]

وبصفة عامة يمكن القول بان التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه للأنظمة الاقتصادية على نحو شامل، فضلا عن إدخال التحسينات في طرق الإنتاج والدخل، وحتى على توجهات وانطباعات أفراد المجتمع.

2- أهداف التنمية الاقتصادية

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى، و يعود ذلك إلى الظروف السائدة في كل دولة، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، لكن هناك أهداف أساسية تسعى الدول النامية إلى تحقيقها في ظل خططها الإنمائية، وهذه الأهداف تتمثل في:

1.2- زيادة الدخل القومي

إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي، فنجدها تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى معيشة سكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة. وتجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغييرات هيكلية عميقة.[5]

2.2- رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، لان هذه التنمية إذا توقفت عند هذا الحد فان الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي مما يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.[6]

3.2- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

تعاني معظم الدول النامية من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد، بالإضافة إلى الاختلال في توزيع الدخول والثروات، وتستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة وعلى نصيب عال من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، عكس الطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه، وقلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع نسبة البطالة.[7]

4.2- التوسع في الهيكل الإنتاجي

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة. فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلا أنها تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لان نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتمكين الاقتصاد القومي من دخول مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتي.

3- استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تباينت الاستراتيجيات التي تبنتها مختلف الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي، وهناك من اتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا. وفيما يلي عرض لمختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

1.3- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية[8]

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية الخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:

- توفير كميات اكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الزراعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

3-2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة بأن التصنيع شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، فليس هناك تنمية دون تصنيع. كما يتميز التصنيع بالديناميكية من خلال تأثيره على عدة قطاعات أخرى. ومن بين الآثار الايجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى ما يلي:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية؛
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي؛
- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات؛
- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات؛
- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها؛
- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3-3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

هناك علاقة تكامل بين كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالقطاع الصناعي يوفر مختلف مستلزمات الإنتاج اللازمة للزراعة، كما يمثل سوقا لاستيعاب المنتوجات الزراعية. كما أن القطاع الزراعي يوفر المادة الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية.

لذلك فان أي تطور في القطاع الصناعي يجب أن يصاحبه تطور مماثل للقطاع الزراعي، فتطور أي قطاع دون الأخر سينجر عنه بعض المشكلات الاقتصادية، لان كل قطاع يعتمد على القطاع الآخر.

4.3-إستراتيجية الحاجات الأساسية

تقوم إستراتيجية الحاجات الأساسية على فكرة توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء ولباس وسكن وامن وتعليم وخدمات صحية ...الخ. وقد ظهرت هذه الإستراتيجية في السبعينات وأيدها كل من البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ويرى أصحاب هذه الإستراتيجية بان تبنيها يسمح بتوفير السلع والخدمات وبالتالي التخفيض من الفقر المطلق بسرعة اكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى.

وتهدف إستراتيجية الحاجات الأساسية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل فيما يلي:

- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل؛
- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية؛
- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

5-3- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بـ "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992.[9]

فالتنمية البشرية المستدامة تعبر عن "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة."[10]

فإستراتيجية التنمية البشرية تقوم على أساس بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، وهذا في ظل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.

6-3- إستراتيجية التنمية المستقلة

برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية. ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن. ثم اخذ الفكرة عن (Baran) اقتصاديون من القارات الثلاث، وحتى في أوربا، وحاولوا

تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، واجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.[11]

وفي الأخير يمكن القول بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تتبناها كل دولة يجب أن تبنى على أساس المقومات الطبيعية والبشرية والتكنولوجية التي تملكها، كما يمكن أن تتبنى أي دولة أكثر من إستراتيجية كون هذه الاستراتيجيات مكملة لبعضها البعض.

ثانيا: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل ترقيته وتطويره، إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام.

فقد ساهمت عديد الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهياكلها في تسهيل عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات من خلال منح جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، الأمر الذي أدى إلى تطور ملحوظ في عددها. والجدول التالي يبين تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية خلال الفترة 2003-2013

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العدد	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964
الزيادة	-	17500	20393	23964	24140	27441	24515	23417	22442	28356	21847
معدل النمو%	-	8.4	9	9.7	8.9	9.3	7.6	6.8	6	7.2	5.2

المصدر: مصلحة المؤسسات الصغيرة بمديرية الصناعة والمناجم لولاية عين الدفلى

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر خلال الفترة 2003-2013، حيث تم إحصاء 207949 مؤسسة سنة

2003م، لينتقل عددها سنة 2013 إلى 441964 مؤسسة، بزيادة قدرها 234015 مؤسسة، أي بمعدل نمو يقدر بـ 112.53% خلال نفس الفترة.

إن الزيادة المعتبرة في ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفعنا للبحث عن كيفية توزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومختلف المناطق الجغرافية الوطنية، بالإضافة إلى التركيبة النوعية لها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاطات الاقتصادية:

فروع النشاطات الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009
الخدمات	112644	123782	147582	159444	167764
البناء والأشغال العمومية	80716	90702	111978	122238	127513
الصناعة	48785	51343	57652	59670	61382
الفلاحة والصيد البحري	2947	3186	3599	3642	3774
خدمات ذات صلة بالصناعة	750	793	876	908	935
المجموع	245842	269806	321687	345902	361368

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10، 16، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ص 7-8، ص 13-14.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الخدمية تمثل اكبر نسبة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني بنسبة تمثيل تفوق 45% خلال الفترة 2005-2009، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من 30%، وفي الأخير قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة بما يقارب 0.3%، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها مؤسسات ذات طابع خدمي أكثر منه إنتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها.

أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات، فهو يعرف اختلالا واضحا في تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق الوطن، خاصة بين الشمال والجنوب، حيث تتركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد محدد من الولايات الشمالية، والمتمثلة في: الجزائر،

وهران، تيزي وزو، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، الشلف. والجدول التالي يبين توزيع م ص م على المناطق الجغرافية الوطنية:

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

الجهات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الشمال	149964	163492	177730	193483	205857	214728
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96354	105085	109981
الجنوب	18957	20803	22576	25033	27902	29279
الجنوب الكبير	4845	5439	5974	6517	7058	7380
المجموع	245842	269806	293946	321387	345902	361368

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 16، رقم 17، مرجع سابق، ص 21، ص 23.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن هناك اختلال واضح في توزيع م ص م على مستوى التراب الوطني، حيث تتركز معظم المؤسسات في الشمال، ثم في الهضاب العليا، ثم في الجنوب، وأخيرا في الجنوب الكبير. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى وجود اختلال في التوزيع السكاني على الخارطة الجغرافية للوطن، حيث يتركز معظم السكان في المناطق الشمالية مقارنة بالمناطق الداخلية أو الصحراوية، أين توجد أغلبية المناطق الصناعية بالوطن.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

لقد أكدت الدراسات والأبحاث التي أجريت حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم على الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات هذه الدول، من خلال مساهمتها في الحد من البطالة، ومساهمتها في تنمية الصادرات، وخلق القيمة المضافة، وتحقيق التكامل الصناعي.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.[12]

فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة

باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.[13]

أما بالنسبة للجزائر فقد ساهم هذا القطاع بشكل كبير في التقليص من معدل البطالة، من خلال مساهمته الواضحة في عمليات التشغيل، التي عرفت تطور ملحوظ في عدد العمالة التي جلبتها هذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

الجدول رقم (04): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2008

نوع م ص م		2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	الأجراء	592758	642987	708136	771037	841060
	أرباب المؤسسات	-	245842	269806	293946	392013
المؤسسات العامة		71826	76283	61661	57146	52786
الصناعات التقليدية		173920	192744	213044	233270	254350
المجموع		**838504**	**1157856**	**1252647**	**1355399**	**1540209**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10 و رقم 11 ورقم 12 ورقم 14 ورقم 15، **مرجع سابق**، ص 5، ص 7، ص 8، ص 9، ص 10.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أن عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفت تطورا ملحوظا، حيث قفزت من 838504 عامل سنة 2004 إلى 1540209 عامل سنة 2008، أي بمعدل نمو يقدر بـ 83.68% خلال نفس الفترة. في حين قدر معدل نمو العمالة لسنة 2005 بـ 38.08%، و13.63% لسنة 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن واقع عدد العمالة المشتغلة بهذا القطاع أكثر بكثير من العدد المصرح به من قبل الوزارة، وذلك راجع إلى أن عددا كبيرا من العمالة التي تشتغل بهذا القطاع غير مصرح بها، لاعتماد عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة غير الأجرية، خاصة في تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، وعلى العمالة الموسمية والمؤقتة للضرورة، وحتى على صغار السن.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير وفعال في تنمية صادرات اقتصاد أي بلد، ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل جعلت منتجاتها وخدماتها تكتسب ميزة تنافسية، نذكر منها:[14]

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، مما يجعلها تنافس منتجات المؤسسات الكبيرة.
- تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر، ومن سوق لأخر لانخفاض إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وبالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية نجد أن قطاع المحروقات يهيمن على أكثر من 95%، وبذلك تعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 800 مليون دولار أمريكي، ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000 إلى 02 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة.[15] والجدول التالي يبين تطور حصيلة التصدير خارج المحروقات:

الجدول رقم (05): حصيلة التصدير خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008 (S1)
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	781	907	1184	1312	1090

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 12 ورقم 15، **مرجع سابق**، ص 35.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن صادرات الجزائر خارج المحروقات في تطور مستمر، رغم أن هذا التطور لا يرتقي إلى المستوى المرغوب، حيث وصلت سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار، والسداسي الأول من سنة 2008 إلى 1090 مليون دولار، مع الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بصفة أساسية في عملية التصدير.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملموس في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول، فقد أوضحت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 6.2% سنة 1980 إلى 10.6% سنة 1993، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة من حوالي 262 مليار دولار سنة 1980 إلى 537 مليار دولار سنة 1993[16]. ورغم هذا التطور إلا انه لا يرتقى إلى المستوى المطلوب أو المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة.

أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فان القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في خلق القيمة المضافة، مع العلم أن أغلبية مؤسسات هذا القطاع هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والجدول التالي يمثل مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة ومدى تطورها:

الجدول رقم (06): تطور القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2003-2007)

الوحدة: مليار دج

	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1783.7	85	2038.8	85	2239.6	86	2605.7	86.6	2605.7	86.6
القطاع العام	312.5	15	335.9	15	367.5	14	401.9	13.4	401.7	13.4
المجموع	2096.2	100	2374.7	100	2607.1	100	3007.6	100	3406.4	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 12 ورقم 14، **مرجع سابق**، ص 49، ص 52.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة بنسبة فاقت 85% خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007م، كما يتضح أن قيمة المساهمة قد ارتفعت من 1783.7 مليار دج سنة 2003 إلى 2605.7 مليار دج سنة 2007م، بمعدل نمو قدر بـ 46.08% خلال نفس الفترة.

الخاتمة

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث ساهم هذا القطاع في عملية التنمية عن طريق التشغيل، من خلال توظيف أكثر من مليون ونصف المليون عامل بهذا القطاع سنة 2008، مما ساهم في امتصاص اليد العاملة العاطلة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 11.3% سنة 2008 إلى 9.8% سنة 2014م.

وعلى الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة وسلطاته المحلية، نتيجة مساهمته الفعالة في عملية التنمية، إلا أن هذا القطاع لم يحقق الأهداف المرجوة منه. فنجد أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال الخدمات والتجارة، ومجال البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاط هذه المؤسسات في المجال الزراعي أو الصناعي.

وعليه فانه ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها المؤهلات والثروات والإمكانيات التي تتميز بها كل منطقة في الوطن، والعمل على إيجاد حلول لمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق التي تعاني منها هذه المؤسسات، وكذا التركيز على النشاطات الاقتصادية لما لها من دور في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، وبالتالي تحقيق تنمية محلية ووطنية حقيقية.

بالإضافة إلى بناء إستراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية، فنجاح الصناعات التقليدية مرهون بترقية قطاع السياحة، ونجاح نشاط المناولة مرتبط بقطاع الصناعات الثقيلة، والصناعات الغذائية بقطاع الزراعة.

الهوامش:

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 115.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 12.

[3] Hedrick van, Economic growth and development, Mc Grow-hilluk, 1998, p 53.

[4] جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشور للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 169.

[5] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 270-272.

[6] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 71.

[7] نفس المرجع، ص 73.

[8] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل ،عمان، 2007، ص 166.

[9] -لجنة الاسكو- التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الإستراتيجية وارتباطاتها، ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك 1995، ص 03.

[10] اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ديسمبر 1993، المجلد 30، العدد 4، ص 06.

[11] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 181.

[12] A.Tolentino; Gide Lines for the analysis of policies and programmes for SMS development; enterprise development technical programme; ILO, Italy; 2003. p 26.

[13] Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS, 2000, p 23.

[14] هالة محمد لبيب عتبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 27-28.

[15] كتوش عاشور وطرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، يومي 17 18 افريل 2006، ص 1043.

[16] عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، الدورة التدريبية الدولية حول تطوير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25-28 ماي، 2003، ص 4.